

مفهوم التقديم والتأخير بين عبد القاهر الجرجاني و السكاكي

CONCEPT OF TAQDIM AND TAKHIR BETWEEN CABD AL-QAHIR AL-JURJANI AND AL-SAKKAKI

TALQIS NURDIANTO¹

Universitas Muhammadiyah Yogyakarta

الملخص

دلالة البدء بالاسم والفعل، ويرى أن الفرق بينهما بين إلى الحد الذي لا يستطيع أن ينكره أحد، فالبدء بالفعل في الجملة يختلف عنه في الاسم. يتناول السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، أن التقديم والتأخير يتبع خواص التراكيب الكلامية في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال.

الكلمات المفتاحية: التقديم والتأخير، عبد القاهر، السكاكي، بلاغة

ABSTRACT

This research is within the scope of rhetorical (balaghah) study. The study of Taqdim wa Takhir is considered to be a prominent topic in rhetorical study which is within the area of Ilmu Ma'ani. This study explores the relationship among the speakers,

ويعد مبحث التقديم والتأخير من المباحث الأساسية في علم البلاغة العربية، فهو واحد من الأركان التي يقوم عليها علم المعاني، لماله من وثيق الصلة بقصد المتكلم، وحال المخاطب والمقام الذي يلقي فيه الكلام. وهي العناصر التي يُعنى بها علم المعاني في سعيه لوضع الضوابط التي توصل المعنى من التكلم إلى المخاطب سليماً خالياً من اللبس. وإن إهمال أسلوب التقديم والتأخير في اللغة العربية وخلوه منها قد يجعلها خالية من روح المعنى القوي، وبعيدة عن فن البلاغة و البيان. مثلما إذا كان الكلام خالياً من النحو والقواعد اللغوية الصحيحة، بعدا عن الفصاحة والبلاغة. ولعبدل القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز كلام مطول في التقديم والتأخير، يفرق فيه بين

¹ Corresponding author: Talqis Nurdianto, Fakultas Pendidikan Bahasa, Universitas Muhammadiyah Yogyakarta-Indonesia, e-mail: talqis@umy.ac.id

الكلام، يلتزمه الكتاب فيما يكتبونه، والمتكلمون في أحاديثهم، ويرتبط بالتسلسل المنطقي والتدرجي الذهني، بحيث يوضع الكلام كما يقتضيه علم النحو في هذه اللغة. والنظم في اللغة العربية كذلك، لها قوانينها وأصولها، فلا يجوز أن يخل بتلك القواعد الموضوعية، وينبغي لكل الناظم أن ينظر في كل باب من أبواب الإعراب، ويعرف فروقه. والنحو هو دعامة اللغة وقانونها الأعلى عليه يرتكز كل علم من علوم العربية، وهو مفتاح العلم وأداة البيان. فهل يفهم كلام الله ويعرف مراده ودقائق تفسيره إلا به، وهل أعجزهم القرآن إلا بأسلوبه (Al-Masiri, 2005).

إذا كانت البلاغة مبنية على ترتيب الألفاظ، وحسن مواقعها، فكلمة كان الأسلوب محكم البناء جيد السبك والرصف، قد أخذت كل كلمة موقعها، ولم تكن مكرهة عليه مستقبحة فيه، كلما جاد اللفظ، أبان المعنى والعكس صحيح، إذا لم يراع حسن الترتيب اللفظي، ضاع الترتيب الذهني بسبب ذلك التعقيد اللفظي الذي حاول فيه منشؤه أن يثبت مهارة لغوية على حساب العمل الأدبي (Al-Masiri, 2005).

يعتبر أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب البلاغية تداول استعماله بين كلام الناس وقد استخدم في القرآن الكريم بشكل مميز وبارز فهو في ذاته بلاغة وإعجاز. حيث إن لكل لفظة جاءت بالشكل الذي جاءت عليه، وأن أي تغيير يحصل في هذه الألفاظ يصبح

interlocutors and speakers' condition. Within ilmu ma'ani, taqdim and takhir play an important role in guiding the communication so that what is delivered by the speaker and what is perceived by the interlocutors is understood by both parties. Therefore, no ambiguity would be created. Abdul Qahir Al-Jurjani in Dalail l'jaz mentioned that a sentence which begins with a verb is different from that with a noun. In addition, Al-Sakkaki in his book, Miftah Ulum mentioned that the rules and regulation of taqdim and takhir are in accordance with speaker's intention and the contexts of the language use. This is important to prevent ambiguity in understanding meaning of the speech.

Keywords: taqdim and takhir, Abdul Qahir, Al-Sakkaki, balaghah

المقدمة

إن البحث البلاغي في ((التقديم والتأخير)) كان مسار خلاف بين البلاغيين خاصة في طريقة التناول والعرض نتيجة اختلاف كل منهم في فهمه، مما أدى إلى وجود طرق ومنهجيات مختلفة، سوف يتناولها البحث بالتحليل والمناقشة. وقال عبد القاهر الجرجاني: «لقد أطبق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ (Al-Jurjani, 1992).

ولا بدّ في النظم أن يكون خاضعاً لقوانين اللغة وأصولها ومناهجها التي تكتب بها، وذلك أمر مطرد في كل لغات العالم. ففي كل لغة من لغات البشر نسق معين في ترتيب

الفن، وعلينا أن نكشف عن هذا الأسلوب في البلاغة العربية، وما فيه من أغراض ومزايا، وما عليه من أنواع وأقسام ومعان شتى تظهر لنا قيمة البلاغية وأسبابها ومقاصدها ودلالاتها. ذلك بعد أن نجتمع المعلومات المفيدة التي تتعلق بالموضوع ثم نحللها وندرسها في ضوء التعريفات والنماذج من خلال المنهج الوصفي والتحليلي لنعرض صوراً من جمال التقديم والتأخير ودلالته البلاغية والإعجازية في دائرة علم النحو والبلاغة.

مشكلة البحث

وعلى الرغم من كثرة أسرار التقديم ولطائفه، فلم يهتم به كثير من المتقدمين، ولم يبينوا ما له من أثر في الكلام وكان عمدتهم في بيان سبب ما قدم أن يقولوا: قدم للعناية به، ولأن ذكره أهم. ومن أجل هذا هون فريق من الناس ممن ضعفت أذواقهم، واختلت ملكاتهم من أمر التقديم وذلك أنه يكفي أن يقول في كل شيء قدم للعناية به، ولأن ذكره أهم. كيف يتفاوت الكلام في درجات البلاغة والبيان؟ لذا هذه المقالة تحاول كشف الغموض عن استعمال التقديم والتأخير في كلام الناس. وذلك بالموازنة بين عالمين من علماء البلاغة العربية.

ومن خلال هذا البحث ستظهر الحدود الفاصلة في بحث التقديم والتأخير بين عالمي البلاغة عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) في كتابه القيم دلائل الإعجاز والسكاكي (ت ٥٦٢٦ هـ) في

في المعنى خلل واضح، وفي هذه المقالة نعرض لأسلوب يظهر فيه عملية تقديم الألفاظ وتأخيرها لنيل المعنى المراد للمتكلم في الحد البلاغي الرفيع.

هذا الموضوع قد بحثه العلماء البلاغيون قديماً وحديثاً وشرحوا وجوه البلاغة فيه، ومع ذلك مازلنا نكشف الكثير من المعاني الثمانية والبديعية الجميلة من خلال النصوص العربية ولاسيما مما جاء في القرآن الكريم. وفي ضوء ما كتب عبد القاهر الجرجاني صاحب كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، حيث قال في التقديم والتأخير: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتربك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر وتجسد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان (Al-Jurjani، ١٩٩٢).

وقد تناول الزركشي أسلوب التقديم والتأخير بالشرح والتفصيل في كتابه البرهان، حيث قال عنه: «هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم من الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، ولهم في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق (Al-Zakkasy، ١٩٨٧).

وبحثنا المتواضع عن أسلوب التقديم والتأخير سيكون له دور في اختيار التراكيب المفيدة فيما يتعلق بهذا

الجملة على أساس ما تبدأ به ظاهرا أو تقديرا. فإن بدأت بفعل كانت جملة فعلية، ركنها: الفاعل والفاعل. وإن بدأت باسم عدت جملة اسمية، ركنها: المبتدأ والخبر.

وركنا كلا القسمين من الجملة يسميه النحاة ركني الإسناد، ويسمون المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية مسندا إليه، بينما يسمون الخبر في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية مسندا. فالجملة الفعلية المكونة من فعل و فاعل و مفعول به، يكون الفعل والفاعل فيها عمدة، بينما المفعول به فضلة. وهكذا الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر وصفة للخبر، يكون المبتدأ والخبر فيها عمدة بينما الصفة فضلة (Husein Mansor، ٢٠٠٨).

الجملة الفعلية تترتب عناصرها واضح، الفعل هو المقدم في الترتيب على الأصل. أما إذا كانت اسمية واستوى طرفا التركيب، وكانا معرفين معا فقد اختلفت في أيهما يمكن أن تصدر به الجملة، وأيها أن تجعله خبرا. فالنحويون لم يتعرضوا للتحديد، بل تركوا للمتكلم الخيار، فأجازوا أن يكون كل منهما هو المبتدأ، والثاني هو الخبر، ويعربون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا. لكن البلاغيين بحثوا الأمر بحثا فكريا منطقيا دقيقا، ناظرين إلى حال المخاطب، وما هي الأعراف لديهم من ركني الإسناد اللذين هما من المعارف (Al-Sakkaki، ٢٠٠٠).

كتابه مفتاح العلوم مع الاستئناس بآراء غيرهم من البلاغيين الذين كان لهم فضل الإضافة والتبويب والشرح وإن كانت جزئية أو ثانوية.

منهج البحث

المنهج الذي يسلكه الباحث منهج وصفي تحليلي، حيث جمع الباحث المراجع والمصادر التي تتعلق بموضوع البحث ((التقديم التأخير)) من بين علماء البلاغة عامة، وخاصة من كتابي (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني و (مفتاح العلوم) للسكاكي. هذان كتابان قيمان في بحث هذا الموضوع، مع الاستفادة من الكتب التراثية المضمون الأخرى. وبذل الباحث جهده لإخراج جواهر البلاغة فيهما، أي في بحث التقديم والتأخير مقارنة بينهما من حيث المضمون والغرض بينهما، كيف ينظر كل منهما في قضية التقديم والتأخير، لأن نظرية التقديم والتأخير عند عبد القاهر غير نظرية السكاكي. فهناك بعض الاختلافات الخفيفة بينهما، مع العلم أن السكاكي جاء بعد عبد القاهر واستفاد منه في زوايا كثيرة.

معنى التقديم والتأخير

أول ما نسمع كلمة التقديم والتأخير نعرف اننا أمام الحديث في عناصر الجملة العربية أو كلامها، والجملة العربية إما فعلية وإما اسمية. مما اتفقت عليه كلمة النحويين هو تقسيم

لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ
الرُّكَّعِينَ ﴿٤٣﴾ (Al Imran: ٤٣)، حيث
تقدم القنوت والسجود على الركوع
لأنهما قبله (Al-Tsalabi, ١٩٩٧).

فالتقديم والتأخير اصطلاحيا يعرف
بمخالفة عناصر التركيب، ترتيبها
الأصلي في السياق، فيتقدم ما الأصل
فيه أن يتأخر، ويتأخر ما الأصل فيه أن
يتقدم. والحاكم للترتيب الأصلي بين
عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازما
أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم
(الرتبة المحفوظة) حاكم صناعي
نحوي، أما في غير اللازم (الرتبة
غير المحفوظة) فيكاد يكون شيئا
غير محدد، ولكن هناك أسباب عامة
قد تفسر ذلك الترتيب (Al-Qazwini, ١٩٨٢).

كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

فمنذ دهر بعيد، إن كتاب ((دلائل
الإعجاز)) للشيخ الإمام ((أبي بكر
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
(أديب النحو، والفقير الشافعي،
والمتكلم الأشعري، توفي سنة ٤٧١هـ أو
سنة ٤٧٤هـ (Syakir, ١٩٩٢)).

وأن عبد القاهر كان يريد أن يؤسس
بكتابه هذا علما جديدا استدركه
على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا
في البلاغة، وفي إعجاز القرآن، ولكنه
لم يسر في بناء كتابه سيرة من يؤسس
علما جديدا، كالذي فعله سيبويه في

عند البحث في معنى الكلمتين
معجميا، نجد أنه قد جاء في لسان
العرب، مادة (ق د م): «المقدم:
هو الذي يقدم الأشياء ويضعها في
مواضعها، فمن استحق التقديم قدمه».
في مادة (أ خ ر): المؤخر: هو الذي
يؤخر الأشياء فيضعها في مواضعها، وهو
ضد التقديم» (Ibnu Manzor, ١٩٩٠).
أما صرفيا، فإن من معاني صيغة الفعل
(فعل) النقل، فالتقديم الفاعل مفعولا،
ولذلك يكون معنى قدم: جعله مقدما
(Ibn Ashfur, ١٩٨٧).

كلمة «التقديم» لغة: القُدْمة، والقدم:
السابقة في الأمر، وقدام فلان في قومه:
أصبح أمامهم، والقُدْمُ: الماضي في
الشيء، أي يمضي قداما، ولا ينثني
(AL-Farohidi, ٢٠٠٣). قال الأخفش:
هو التقديم، كأنه قدم خيرا وكان له فيه
تقديم (Al-Razi, ١٩٩٣). وقد استقدم
: أي تقدم. وكلمة التأخير، أي أخرته
فتأخر، واستأخر كتأخر، ومنه قوله
تعالى في سورة الحجر: ٢٤ (ولقد
علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا
المستأخرين)، والآخر خلاف الأول
(Ibnu Manzor, ١٩٨١).

إن التقديم والتأخير في اللغة متناقضتان،
حيث يعني الأول بوضع الشيء أمام
غيره، ويعني الثاني بوضع الشيء خلف
غيره، وقد كان أمامه، ومن ذلك جاء
تعريف التقديم والتأخير في اصطلاح
علماء البلاغة، حيث يقول الثعالبي:
«العرب تبتدئ بذكر الشيء والمقدم
غيره، كقوله تعالى: ﴿يُمْرِئِمُ أَقْنِئِي

أما إذا لم يكن المسند إليه والياً لحرف
النفسي، وكان خبره فعلياً لم يكن نكرة،
فإنه يأتي للتخصيص إن كان المخاطب
حكم على خلاف حكمك وللتقوية
أن لم يكن له هذا الحكم. أما إذا كان
نكرة فإنه للتخصيص قطعاً إلا أنه يتنوع
إلى نوعين:

التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني

قال عبد القاهر (١٩٩٢) « هذا هو
السبيل ، فلسّـت بواجد شيئاً يرجع
صوابه إن كان صواباً، وخطأه إن كان
خطأ، إلى ((النظم))، ويدخل تحت
هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني
النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في
حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة،
فأزِيل عن موضعه، واستعمل في غير
ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف
بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية
وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع
تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك
المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو
وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من
أصوله، ويتصل بباب من أبوابه .

من مقوله الجرجاني أنه طرح مبحث
التقديم والتأخير بعنصر أساسياً لإقامة
الكلام، واستعماله على الصحة وعلى
ما ينبغي له، شأنه في ذلك مباحث
أخرى، كالتعريف والتنكير، والحذف،
والتكرار، والإضمار والإظهار بعد أن
بين رأيه ذاك (Al-Bariki, ٢٠٠٨).

كتابه العظيم، أو ما فعله أبو الفتح
ابن جني في كتابه ((الخصائص))،
أو كالذي فعله عبد القاهر نفسه في
كتابه ((أسرار البلاغة))، بل كان
عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد،
مُشوباً بحميّة جارف لا تعرف الأناة في
التبويب والتقسيم والتصنيف، وكأنه
كان في عجلة في أمره، وكأن منازعا
كان ينازعه عند كل فكرة يريد أن
يجليها ببراعته وذكائه وسرعة لجمع،
وبقوة حجته ومضاء رأيه (Al-Jurjani,
١٩٩٢) .

ونفهم أن عبد القاهر يضع كتاباً يعين
على الوصول إلى معاني الكلام وأن
البناء اللغوي الذي شغل به كتابه
يقصد به ما وراء هذا البناء من فقه
دقيق للمعاني، وأن عبد القاهر يعلمنا
منهج العلم كله أو منهج المعرفة وأن
أصل هذا المنهج هو تحليل اللغة، لغة
الفكر والأدب والمعارف والعلوم (Abu
Musa, ١٩٩٨) .

يرى الامام عبد القاهر الجرجاني
وجمهور علماء البلاغة أنه إذا تقدم
المسند إليه على خبره الفعلي، وكان
والياً لحرف النفسي فإنه يفيد القصر
نفسي الخبر عليه وجهاً واحداً سواء كان
المسند إليه معرفاً أم منكراً، وسواء كان
المعرف مظهراً أم مضمراً ولو أن الامام
عبد القاهر لم يمثل إلا للمضمّر .

ولكن المفهوم من كلامه بطريقة
المقايضة أن المضمّر وغيره إذا كان والياً
لحرف النفسي فهو في هذا الحكم سواء .

مع النصوص القائمة فعلا، لا المفترضة أو المتخيّلة.

وفي هذا القسم يقول عبد القاهر إنه يكون بنقل الشيء عن حكم إلى حكم فيجعل باب غير بابه. وذلك بأن يجيء المتكلم إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فيقدم هذا تارة على ذلك، وأخرى ذلك على هذا. ومن أمثلة ذلك ما يصنعه لقائل يزيد والمنطلق، حيث يقول مرة (زيد المنطلق)، وأخرى (المنطلق زيد)، فهو في هذا لم يقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر المبتدأ كام كان، بل على أن يخرج عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا (Al-Jurjani, 1992).

الجميل التي ذكرها عبد القاهر بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية. مما لا يعني في البحث البلاغي لأغراض بلاغية في تقديم وتأخير أحد عنصري الإسناد. حيث بدأ باسم الفاعل وهو الاسم الذي يتضمن شيئا من دلالة الفعل. وهذا بمعن أن البحث في الفرق بين دلالة ((زيد المنطلق))، ودلالة ((المنطلق زيد)) أقرب إلى أن يندرج ضمن الفرق بين دلالة الجملة الاسمية والجملة الفعلية منه إلى مبحث التقديم والتأخير. فإن الفرق بين هذين المثالين اللذين ضربهما عبد القاهر يندرج في الفرق بين دلالات التراكيب ومناسبة كل تركيب للموقف أو المقام؛ فالمتكلم الذي يرى زيدا منطلقا ويختار

وبعد ذلك يدخل عبد القاهر في تفاصيل المبحث مباشرة، ويقول أن تقديم الشيء على وجهين:

الأول: تقديم على نية التأخير، وفيه يبقى الشيء على حكمه الذي كان عليه.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، وفيه ينتقل الشيء من حكمه إلى حكم آخر.

فالأول، التقديم على نية التأخير فيكون في كل شيء يبقى مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدم على المبتدأ، والمفعول إذا قدم على الفاعل، ولم يخرج التقديم عما كانا عليه من كون خبر المبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله، كما يكون إذا أخر. في قوله: منطلق زيد يختلف في الدلالة المتضمنة عن قوله: زيد منطلق. وكذلك قول القائل: زيد ضربت، يختلف في الدلالة المتضمنة والمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المخاطب من قوله: ضربت زيدا.

وأما القسم الثاني فهو التقديم لا على نية التأخير، الذي ينتقل الشيء فيه من حكمه إلى حكم آخر، فإن هذا الانتقال غير محدد ولا مبرر، ولا يدل على أن تغييرا قد حدث على التركيب بتقديم أو تأخير. وإذا كان من حق النحاة افتراض حدوث تقديم وتأخير لبيان الحالات المحتملة للغة العربية، فإن على البلاغي ألا يصرف همه إلى هذا الجانب النحوي الخالص، وأن يتعامل

- الخبر المثبت، كما يلي:
١. تقديم الاسم على الفعل في الاستفهام والفعل الماضي وعكسه.
 ٢. تقديم الفعل على الاسم في الاستفهام والفعل المضارع وعكسه في قولنا: ((أتفعل؟)) أو ((أنت تفعل؟)) .
 ٣. تقديم الفعل على المفعول في الاستفهام وعكسه.
 ٤. تقديم المفعول على الفعل في الاستفهام وعكسه.
 ٥. تقديم الاسم على الفعل مع النفي وعكسه.
 ٦. تقديم الاسم على الفعل في الخبر المثبت وعكسه.

هدف الإمام عبد القاهر من التقديم والتأخير، أن المعنى يتأثر بذلك ويعطي دلالات مختلفة، لأن الإعراب فرع المعنى، ولذلك أخذ الإمام عبد القاهر على النحاة أنهم يهتمون بالإعراب والتأويل فقط، دون النظر إلى دلالات المعنى .

ومن الضروري التنبيه على أن عبد القاهر عندما يتحدث عن تقديم الفاعل على الفعل أو تقديم الفعل على الفاعل أنه يتحرر تماما من القيد النحوي ولا يلتفت إلى القاعدة النحوية إنما ينطلق من قاعدة أخرى تناسب زاوية النظر البلاغي وهي قاعدة المعنى . ويرى أن في قولنا: ((أضربت عبد الله؟)) تقديم للفعل على الفاعل للسؤال عن الفعل نفسه إن حدث في أصله أم يحدث . وفي قولنا: ((أنت ضربت

التركيب (زيد المنطلق) لا أنه رأى أن هذا التركيب مناسباً أكثر مما لو قال (المنطلق زيد) للموقف أو المقام؛ وذلك أن يظن المخاطب أن زيدا هو الواقف، فيخبره المتكلم بأن زيدا هو المنطلق، لكي يفني الظن المتشكك عنده بأن زيدا هو الواقف أو الجالس مثلا. أما في التراكيب الآخر (المنطلق زيد) فإن المخاطب يرى شخصا منطلقا ولا يعرف من هو، فيخبره المتكلم عن المنطلق بأنه زيد تحديدا وليس غيره (Al-Bariki, 2008).

ومن مثال آخر الذي ضربه عبد القاهر الجرجاني: (ضربتُ زيدا)، و(زيد ضرتُّه)، ويقول إنه لم يقدم (زيدا) على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن يرفعه بالابتداء ويشغل الفعل بضميره ويجعله في موضع الخبر له (Al-Jurjani, 1992). إن الجملتين (ضربتُ زيدا) و(زيد ضرتُّه) مختلفتان في دلالات الجملة الاسمية والفعلية في المسائل النحوية. حيث ذكر في بداية الفصل أن تقسيم التقديم والتأخير نوعان: التقديم على نية التأخير والتقديم لا على نية التأخير. فهو لا يتحدث عن تقديم مسند على مسند إليه في الجملة الاسمية؛ ولا عن تقديم المفعول على المسند أو تقديم متعلقات المسند على بعضها في الجملة الفعلية ما قد يتبادر إلى الذهن، بل يتحدث عن جملة مسائل تتناول الفرق الدلالي بين تقديم الاسم على الفعل وعكس ذلك في حالات الاستفهام والنفي وأخيرا مع

ولكن يعني تأسيس القاعدة النحوية أن المفعول إذا تقدم على الفعل قد يظل محافظاً على حكمه، بأن يكون مفعولاً أيضاً، ولكنه مقدم وبهذا بقي على الجملة الفعلية على حالها. وقد يأخذ حكماً جديداً، وهو أن يصبح مبتدأً أسند إليه الخبر، ولا يبدو أن النحويين قصدوا بذلك ادعاء أن الجملة الأولى أصل للجملة الثانية بأي حال من الأحوال. بمجرد قضية التقديم والتأخير، إذ التكلم أمام الخيارين بين أن يختار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

وقد تابع بعض البلاغيين المحدثين رأي عبد القاهر الجرجاني في النظر إلى اختلاف دلالة البدء بالاسم عن دلالة البدء بالفعل بأنه تقديم للمسند إليه تارة في الجملة الاسمية وتارة أخرى في الجملة الفعلية. ومن أمثلة القول الدكتور محمد محمد أبو موسى: «يقول: (زيد جاءني)، إذا أردت أن تفيد فوق الإخبار بالمجيئ ضرباً من الاهتمام بزيد، والخفاوة بأمره وتوكيد تلك الحقيقة أسامعك لأهميته. فإذا قلت: (جاءني زيد)، انقطع هذا الفيض من الهواجس والخواطر، وكان الكلام كلاماً مرسلًا يجري في سياق خال من تلك النبضات التي جرى في تلك السياق الأول (Abu Musa, 2004). وبانتهاء كلام عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير أنه قد بدأ كلامه بتقسيم التقديم إلى قسمين:

عبد الله؟) (تقديم الفاعل في المعنى و الذي يصبح عند النحويين مبتدأً، ولكن عبد القاهر لا يلتفت إلى هذا الأمر، وذلك لأننا نعلم أن الفعل قد حدث ولكننا لا نعلم الفاعل، ولأن الإمام عبد القاهر ينظر إلى معاني النحو، أي أن المعنى هو الذي يحدد الإعراب، وليس العكس.

يقول عبد القاهر: ((زيد قد فعل)) و ((أنت فعلت)) والقصد هنا متجه إلى الفاعل. والمعنى: إما أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له، وترغم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. وتريد أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد.

ويقول بعد ذلك إن «هذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبية له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول، إذا قدم فرفع بالابتداء وبنى الفعل الذي كان له ناصباً عليه، وعدّي إلى ضميره فشغل به، مثل (ضربت عبد الله) و (عبد الله ضربته) (Al-Jurjani, 1992).

ومن كلام النحويين على المفعول إذا تقدم بأنه قد يصبح مرفوعاً بالابتداء لا يعني أن الجملة الفعلية هي الأصل، وتقديم المفعول ورفع بالابتداء هو تغيير على الأصل (Al-Bariki, 2008).

- ١ . القانون الأول : لكل مقال مقام
٢ . القانون الثاني : قانون الطلب

- ١ . التقديم على نية التأخير
٢ . التقديم لا على نية التأخير

التقديم والتأخير عند السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم)

يتمثل القانون الأول من خلال مباحث الإسناد الخبري، وأما القانون الثاني فيتمثل من خلال مباحث الإنشاء أو الطلب عند السكاكي. وعند حديثه عن الإسناد الخبري يتوقف السكاكي في فنون الأربعة هي:

- ١ . في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري
٢ . في تفصيل اعتبارات المسند إليه
٣ . في تفصيل اعتبارات المسند وفيه فصل : اعتبارات الفعل وما يتعلق به
٤ . الفصل والوصل والإيجاز والاطناب . وفيه فصل في بيان القصر .

جعل السكاكي القانون الثاني من كلامه في علم المعاني وهو قانون الطلب، ويتناول فيه الأساليب الإنشائية الخمسة، وهي:

- ١ . التمني
٢ . الاستفهام
٣ . الأمر
٤ . النهي
٥ . النداء

وعندما السكاكي يستعرض لمباحث علم المعاني في كتابه، نجد أن التقديم والتأخير هو عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة الحديث عن اعتبارات المسند إليه، وكذلك عند الحديث عن اعتبارات المسند ومتعلقاته، في محاولته منه لتقنين الأحوال التي يأتي عليها كل ركن من ركني الإسناد الخبري .

ورد التقديم والتأخير عند السكاكي ضمن حديثه عن مباحث علم المعاني الذي يعرفه بأنه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره؛ أعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا صادرة عمن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق» (Al-Sakkaki, ٢٠٠٠).

قال الدكتور أحمد مطلوب: «لم يخرج السكاكي عما كتب الجرجاني في التقديم والتأخير إلا في بعض القضايا البسيطة والأمور الجزئية في ترتيب بحثه، لأنه اتبع في ذلك طريقة الاعتماد على ركني الجملة – المسند إليه والمسند – وقسم موضوعاته على هذا الأساس، أما عبد القاهر فقد كان أكثر حرية وانطلاقاً في بحثه، وأكثر تحليلاً واعتماداً على الذوق...» (Ahmad Mathlub, ١٩٨٤).

والعلم الذي يقصد به السكاكي يقوم على القونين الأساسيين هما:

إلا أن هذا التقنين الذي لجأ إليه السكاكي قد تسبب في خلل منهجي واضح في كتابه، وهو تقسيم الحديث عن الفكرة الواحدة إلى ثلاثة أقسام، فالباحث في آراء السكاكي في التقديم والتأخير يجب أن يذهب إلى الفن الثاني لينظر في تقديم المسند إليه وتأخيرها، ثم ينتقل إلى الفن الثالث لينظر في التقديم والتأخير مع الفعل مما يشتهت الباحث في الكتاب بين أوله ومنتصفه وآخره.

ومن الواضح أنه رتب كتابه بهذا الشكل لأن اهتمامه كان منصبا على عملية ضبط المسائل البلاغية التي يطرحها ضمن محلول أساسية، وهي الفنون المذكورة أعلاه، دون أن يدرك أن عملية الضبط هذه قد تؤدي إلى عدم ترابط الفكرة، وبالتالي عدم وصولها إلى القارئ بيسر وسهولة. وأن كلام السكاكي في هذا المبحث سيكون على الجملة الاسمية، ويؤكد هذا الظن بقوله في الاعتبار التي يقدم المسند إليه على المسند بسببها أنه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه (Al-Sakkaki, 2000). ومن المعروف أن تقديم المسند إليه على الجملة الاسمية فقط.

وفي كلام السكاكي عندما يذكر تقديم المسند إليه على المسند، سنجد أنه يخلط حالات الجواز بحالات الوجوب التي لا يملك المتكلم خيارا إزاءها ويجب عليه أن يلتزم فيها بالقاعدة النحوية، ومن أمثلة ذلك قوله إن

المسند إليه يتقدم على المسند متى كان ذكره أهم، وهذا لاعتبارات يذكر منها: أن يكون المسند إليه متضمنا للاستفهام، كقولك: ((أيهم منطلق؟)) أو أن يكون ضمير الشأن أو القصة، كقولك: ((هو زيد منطلق)). ولم يختلف الحال عنه في حديثه عن الاعتبارات التي تقتضي تقديم المسند في الجملة الاسمية أيضا، إذ ذكر من بين ما ذكر حالات يعد تقديم المسند إليه فيها واجبا نحويا، مثل: أن يكون متضمنا الاستفهام، كقولك: ((كيف زيد؟)).

كما ذكر حالات أخرى تحتل أن يكون التقديم فيها جائزا ولكنه مثل عليها بأمثلة يعد تقديم المسند إليه واجبا. كقولك: ((تحت رأسي سرج)) و ((على أبيه درع)) (Al-Sakkaki, 2000). ومن المعروف أن تقديم المسند إليه في المثاليين واجب؛ لأن المسند إليه نكرة محضة.

ويمكن إجمال المآخذ على طرح السكاكي فيما يلي:

١. أنه يتحدث في مبحث التقديم والتأخير عن الحالات التي يتقدم فيها المسند إليه على المسند في الجملة الاسمية، مع أن ما جاء على أصله لا يسأل عن سببه.
٢. أنه يتكلم على تقديم المسند على المسند إليه ويضرب مثلا جملة فعلية، مع أن الأصل فيها أن يأتي المسند مقديما والمسند إليه مؤخرا.

إذا لم يكن المسند إليه واليا لحرف النفي، وكان خبره فعليا، ولم يكن نكرة فإنه يأتي للتخصيص، إن كان للمخاطب حكم على خلاف حكمك، وللتقوية أن لم يكن له هذا الحكم والمرجع ذلك القرائن والمقامات. وأما إذا كان نكرة فإنه للتخصيص قطعا إلا أنه يتنوع إلى نوعين: (i) تخصيص الجنس (ii) وتخصيص العدد (Syaihun, 1983).

وسواء في جميع هذه الصور أن يكون الخبر مثبتا أم منفيًا، إذ لا فرق. فالصور في القسم الأول ثلاث، وفيما يليه ست فالمجموع تسع، أما أمثلتها فهي:

١. ما أنا فعلت هذا
٢. ما زيد فعل هذا
٣. ما رجل قال هذا
٤. أنا فعلت هذا
٥. أنا ما فعلت هذا
٦. زيد فعل هذا
٧. زيد ما فعل هذا
٨. رجل قال هذا
٩. رجل ما قال هذا

ففي الصورة الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة وهي ما يكون فيها المسند إليه معرّفاً: مظهراً أو مضمراً، غير والٍ لحرف النفي، ويكون هذا التقديم لإفادة التخصيص تارة والتقوية تارة أخرى. وأما في صورتين الأخيرتين، فإن التقديم أي تقديم النكرة لا يفيد إلا التخصيص.

وعلى هذا فصور للتخصيص قطعاً خمس: هي الثلاث الأولى، لإيلاء المسند إليه فيها حرف النفي، وفي

٣. أنه يخلط في هذا السياق سواء في حديثه عن تقديم المسند إليه على المسند أم العكس، بين ما يكون التقديم فيه جائزاً، وما يكون التقديم فيه واجباً، ولا خياراً للمتكلم حياله.

٤. الفكرة الرئيسة لمبحث التقديم والتأخير هي تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم في الجملة، ومع هذا التفصيل البسيط لم يذكر في كلام السكاكي على هذا المبحث، إلا أنه قد ذكر بعض الحالات التي تتوافق من حيث الأمثلة المذكورة، لكنه خلط في بعضها الآخر فذكر أمثلة يكون التقديم أو التأخير فيها واجباً (Al-Bariki, 2008).

تقديم المسند إليه للتخصيص أو التقوية بين عبد القاهر والسكاكي

رأي عبد القاهر الجرجاني

يرى عبد القاهر إذا تقدم المسند إليه على خبره الفعلي، وما ولي لحرف النفي، فإنه يفيد قصر نفي الخبر عليه وجهاً واحداً، سواء كان المسند إليه معرّفاً أم منكرًا. وسواء كان المعرف مظهراً أم مضمراً، ولو أن الإمام عبد القاهر لم يمثل إلا للمضممر لكن المفهوم من كلامه بطريق المقايسة أن المضممر وغيره إذا كان والياً لحرف النفي فهو في هذا الحكم سواء.

فإن انتفى الشرط الأول بأن المبتدأ اسما ظاهرا، كقولك (زيد قام)، فإنه لا يفيد إلا التقوية، فإنه لو قدر أن لفظ (زيد) مؤخر في الأصل. وأن أصله: ((قام زيد)) لكان فاعلا في اللفظ لا فاعلا في المعنى.

أو انتفى الشرط الثاني بأن قدر الكلام في مثل: ((أنا قمت)) مبينا من الأصل على المبتدأ والخبر، ولم يقدر تقديم وتأخير، فإنه كذلك لا يفيد إلا التقوية، ومثل ذلك: ((ما أنا قمت)) و ((ما زيد قام)).

واستثنى من الاسم الظاهر المنكر، كما في النحو ((رجل جاءني)) أي لا امرأة، أو لا رجلا، بأن قدره مؤخرا ومقدما على أن يكون أصله: ((جاءني رجل)) لا على أن لفظ (رجل) هو الفاعل، بل على أنه بدل من الفاعل الذي هو المضمرة المستتر في ((جاءني))، ليكون فاعلا في المعنى على هذا التقدير، ثم قدم لإفادة التخصيص، ودعا إلى ذلك التكلف اثبات التخصيص للنكرة ليكون مسوغا للابتداء بها، والضمير حينئذ يعود على مقدم حكما لقصد الإبهام ثم البيان.

ثم اشترط في إفادة تقديم المنكر التخصيص أن لا يمنع من التخصيص مانع، وحاصل هذا المانع، ألا يكون المعنى على تخصيص الجنس ولا على تخصيص العدد. فالسكاكي لا يعول على النفي تقدم أو تأخر، وإنما يعول على أن المقدم في الأصل كان فاعلا في

الصورة الثالثة سبب آخر هو كونه مع ذلك نكرة. والاثنتان الأخيرتان لكون المسند إليه نكرة. والصور المحتملة أربع، لكون المسند إليه فيها معرفا غير والٍ لحرف النفي.

إذن، عند عبد القاهر الجرجاني لإفادة التخصيص وجهها واحدا علي أمرين: (١) كون المسند إليه فعليا، (٢) وكون المسند إليه واليا لحرف النفي أو منكرا. وإن لم يكن المسند إليه واليا لحرف النفي أو لم يكن منكرا، فالتقديم محتمل للوجهين. وهذا الرأي قد وضح من خلال حديثه التقديم والتأخير بين الفاعل المعنوي والفاعل في كتابه دلائل الإعجاز (Al-Jurjani, ١٩٩٢).

رأي السكاكي

أما السكاكي، فإنه اشترط في إفادة التقديم التخصيص شرطين: ١. أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أن يكون فاعلا في المعنى فقط، ومعنى أنه فاعل في المعنى، أن يكون توكيدا للفاعل أو بدلا منه. ٢. أن يقدر كونه كذلك، أي أن يقدر كونه مؤخرا في الأصل (Al-Sakkaki, ٢٠٠٠).

وذلك كقولك (أنا قمت) فإنه يجوز أن تقدر أصله (قمت أنا) على أن (أنا) توكيد للفاعل اللفظي، وهو تاء، فيكون (أنا) فاعلا للمعنى.

يبيّنوا سبب هذا الاهتمام حتى جار الإمام عبد القاهر فكشف الغطاء، ووضح أن المعنى له أهمية في الإعراب والتأويل.

٢. وهذا أي الفن التقديم والتأخير فن جميل يشتمل على لطائف وأسرار اللغة العربية، وكذلك القرآن، لا يدركها إلا أصحاب البصائر المنيرة والأذواق السليمة. وأن مما يعين على تذوق هذا الفن والوقوف على دقائقه وأسراره هو الإمام التام بقواعد اللغة العربية فهي أساسه وأصله.

٣. ومن أهم مميزات جعل مبحث التقديم والتأخير أساسا يحتكم إليه هذا البحث في تحديد النوع الذي يصنف بلاغيا القاعدة النحوية في هذا المبحث وهي بالغة الضبط والإتقان.

٤. وأن كثيرا من المراجع البلاغية الحديثة أصبحت تكرر الصورة التي ظهر بها مبحث التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني والسكاكي أو غيرهما دون أدنى تغيير أو تطوير، بل تكرر الأمثلة ذاتها التي وضعت في تلك المصادر، وفي هذا البحث قدمنا اجتهادا متواضعا أرجو أن يكون مقبولا لدي الدارسين.

المعنى، وأخر لإفادة التخصيص.

فإذا توفر ذلك أفاد التركيب التخصيص، وإذا لم يتوفر أفاد التركيب التقوية، وبناء عليه فإذا كان المسند إليه المقدم اسما ظاهرا معرفة امتنع التخصيص، وتعين التقوية، وذلك لفقد أن الفاعل في المعنى، لأن الاسم الظاهر لو أخر لكان فاعلا في اللفظ والمعنى.

وإذا كان المسند إليه المقدم نكرة أفاد الكلام التخصيص قطعاً، وإن لم يكن فاعلا في المعنى، إذ لو أخر لكان فاعلا في اللفظ، لكن السكاكي استثنى مثل هذا التركيب وقدّره مؤخرا أو مقدما. ليكون فاعلا في المعنى على هذا التقدير ثم قدم لإفادة التخصيص على ما بيناه.

الخاتمة

في هذا البحث المتواضع تناول الباحث بالدراسة والتحليل فنا من فنون البلاغة، وكنزا من كنوز البيان هو التقديم والتأخير عند عالمين بلاغيين كبيرين: عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز و أبي يعقوب يوسف بن محمد ابن علي السكاكي في كتابه مفتاح العلوم وخرج في النهاية بالنتائج الآتية:

١. إن القدماء لم يهتموا بهذا الفن الجميل فقصروا أثره وبلاغته على العناية والاهتمام بالمقدم دون أن

REFERENCES

(المراجع)

- Al-Quran al-Karim.
- Al-Bariki, Fatimah. (2008). *Isykaliyah Al-Taqdim Wa Al-Takhir Fi Al-Darsi Al-Balaghi Al-Turatsi. Journal Adab Jam'ah Al-Malik Saud*, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Bukhari, Muhammed Bin Ismail. (2003). *Shahih AL-Bukhari*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- Al-Darwes, Muhyiddin. (2002). *Irabu Al-Quran Wa Bayanuhu*. Beirut: Dar Ibnu Katsir.
- Al-Farahidi, Al-Khalil Bin Ahmad. (2003). *Mu'jam Al-^cAin*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Hasyimi, Ahmed. (1999). *Jawahir Al-Balaghah fi Al-Ma^cani wa Al-Bayan wa Al-Bad^c*. Beirut: Al-Maktabah Al-Ashriyah.
- Al-Jurjani, Abdul Qahir Bin Abdurrahman Bin Muhammed. (1992). *Dalail Al-^cIjaz*. Cairo: Maktabah Al-Khanji.
- Al-Masiri, Munir Mahmud. (2005). *Dilalat Al-Taqdim Wa Al-Takhir fi Al-Quran Al-Karim*. Cairo: Maktabah Wahbah.
- Al-Qazwini, Jalaluddin Muhammed Bin Abdurrahman. (1982). *Syarh Al-Talkhis Fi ^cUlum Al-Balaghah*. Beirut: Dar Al-Jail.
- Al-Razi, Muhammed Bin Abu Bakr Bin Abdul Qadir. (1993). *Mukhtar Al-Shihhah*. Beirut: Maktabah Lubnan.
- Al-Sakkaki, Abu Ya^cqub Yusuf Bin Muhammed Bin Ali. (2000). *Miftah Al-^cUlum*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- Al-Suhaili, Abdurrahman Bin Abdullah. (1992). *Nataij Al-Fikri Fi Al-Nahwi*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- Al-Suyuti, Abdurrahman Bin Kamal Bin Abu Bakr Muhammed. (1988). *Mu^ctariku Al-Aqran*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- Al-Suyuti, Abdurrahman Bin Kamal Bin Abu Bakr Muhammed. (tt). *Al-Muzhir Fi Ulum AL-Lughah Wa Anwa^cuha*. Cairo: Maktabah Dar Al-Turats.
- Al-Syeikh, Husain Mansor. (2009). *Al-Jumlah Al-^cArabiyah Dirasah Fi Mafhumihah Wa Taqsimihah Al-Nahwiyah*. Beirut: Lughawiyah.
- Al-Taftazani, Sa^cduddin. (1330 H). *Kitab Al-Muthawwal Fi Syarhi Talkhis Al-Miftah*. Cairo: Maktabah AL-Azhar Li Al-Turats.
- Al-Tsa^calabi, Abu Al-Mansor Abd Al-Malik Bin Muhammed Bin Ismail. (1998). *Fiqhu Al-Lughah Wa Asrar Al-^cArabiyah*. Cairo: Maktabah Al-Quran.
- Al-Zajaji, Ibrahim Bin Muhammed Al-Nahwi. (1967). *Al-Amali Al-Nahwiyah*. Cairo: Maktabah Al-Madani.
- Al-Zarkasyi, Badruddin Muhammed Bin Bahadir Bin Abdullah. (1987). *Al-Burhan Fi ^cUlum Al-Quran*. Cairo: Dar Al-Turats.
- Amir, Fathi Ahmad. (1988). *Fikrah Al-Nadzm Baina Wujuh Al-^cIjaz fi Al-Quran Al-Karim*. Iskandariah: Al-Ma^carif.
- Fayyud, Basyuni Abdulfatah. (1998). *Ilmu Al-Ma^cani Dirasah Balaghiyah Wa Naqdiyyah Li Masail Al-Ma^cani*. Cairo: Muassasah Al-Mukhtar.
- Husein, Nasruddin Ibrahim Ahmad. (2011). *Balaghah Al-Taqdim wa Al-Takhir ^cInda Al-Imam ^cAbdul Qahir Al-Jurjani. Majallah Al-Dirasat Al-Arabiyah*, Issue 23, Kulliyah Dar ^cUlum, Jami^cah Alminia, Egypt.
- Ibnu Al-Atsir, Nashruddin Bin Abi Al-Karm Muhammed Bin Abdulkarem. (1998). *Al-Matsal Al-Sair fi Adab Al-Katib wa Al-Sya^cir*. Beirut: Dar Kutub Ilmiyah.
- Ibnu Manzor, Jamaluddin Muhammed Bin Mukrim Al-Anshari. (1981). *Lisan Al-^cArab*. Beirut: Dar Al-Ma^carif.
- Ibnu Ya^cqub, Abu Al-Abbas Ahmed Bin Muhammed Bin Muhammed Al-Maghribi. (2003). *Mawahib Al-Miftah Fi Syarhi Talkhis Al-Miftah*. Beirut: Dar Kutub Ilmiyah.
- Ibrahim, Nasir Radhi Al-Zuhri. (2007). *Balaghah Al-Rasul Shalla Allah ^cAlaihi Wa Sallam fi Taqdim Akhtho Al-Nas wa Ishlah Al-Mujtama^c: Dirasah fi Shahihaini*. Cairo: Dar Al-Bashair.
- Mathlub, Ahmad. (1964). *Al-Balaghah ^cInda Al-Sakkaki*. Baghdad: Maktabah Nahdhah.
- Mathlub, Ahmad. (1983). *Mu'jam Al-Musthalahat Al-Balaghiyah wa Tathawwuruha*. Iraq: Majma^c Al-^cIlmi Al-^cIraqi.
- Syaihun, Muhammed Sayyid. (1983). *Asrar Al-Taqdim Wa Al-Takhir Fi Lughah Al-Quran Al-Karim*. Cairo: Dar Al-Hidayah.
- Thabanah, Badwi. (1988). *Mu'jam Al-Balaghah Al-^cArabiyah*. Jeddah: Dar Al-Manarah.